

قانون التجنيد الإجباري لسنة 1912 و انعكاساته على الجزائريين ،

القطاع الوهراني نموذجاً

د. محمد بليل*

مقدمة

دخلت الدول الأوروبية في سباق محموم حول المستعمرات الإفريقية و الآسيوية في نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين، تسبب ذلك في قيام القوى الأوروبية باستغلال بشري و مادي لهذه المستعمرات من أجل ربح معركة النفوذ و المجال الحيوي بأوروبا وخارجها .

و أدى ذلك إلى انقسام أوروبا و العالم إلى حلفين متصارعين هما:

- دول الوفاق الثلاثي المتمثلة في بريطانيا و فرنسا و حلفائهما.

- دول الحلف الثلاثي المتمثلة في ألمانيا و حلفائها.

و قامت فرنسا من جهتها ببذل الجهود للحاق بركب هذا التنافس ، و لأجل هذه الغاية قامت بإصدار سلسلة من القوانين الخاصة بالتجنيد الإجباري لشعوب مستعمراتها من أجل استغلالها بشريا واقتصاديا .

و من هذا المنطلق ، ركزت على مستعمرتها المفضلة بالجزائر، بإصدار قانون خاص بتجنيد الأهالي الجزائريين بدون استشارتهم معتبرة إياهم رعايا مفضلين للخدمة العسكرية في جبهات الحرب وورشات العمل في مصانعها.

و لذلك تطرح أمامنا عدة استفسارات حول هذا الموضوع :

- ما هي الظروف العامة التي صدرت فيها التشريعات الخاصة بالتجنيد الإجباري للجزائريين والمواقف المختلفة للجزائريين اتجاه هذا القانون؟

* أستاذ محاضر جامعة بن خلدون تيارت

- ما هي الانعكاسات المختلفة التي ترتبت عد هذا القانون على الجزائريين بالقطاع الوهراني ؟

- فيما ذا تمثلت ردود أفعال النخب المثقفة اتجاه السياسات الفرنسية في هذا الموضوع ؟

ذلك ما سنحاول الإجابة عنه في هذه الدراسة المتواضعة حول مواقف الجزائريين من التشريعات الخاصة بتجنيد الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي تحسبا لاندلاع حرب أوربية و عالمية في بداية القرن العشرين .

1- تباين وجهات النظر حول قانون التجنيد الإجباري

في بداية القرن العشرين، طرحت الإدارة الاستعمارية مشروعا للخدمة العسكرية الإجبارية على الجزائريين، هذا القانون الذي تمّ التمهيد له من قبل وزير الحرب الفرنسي "ميسيمي" Méssimy ببدء العمليات الأولى لتسجيل الجزائريين الذين تتوفر فيهم شروط السن، سنة 1908، وقد صدر قانون الخدمة الإجبارية للجزائريين بتاريخ 03 فيفري 1912، حيث جسّد إرادة المشرّع الاستعماري المتناقضة. وأبرزت مختلف التقارير الرسمية للإدارة الاستعمارية عن رفض شامل لهذا القانون من قبل الجزائريين¹.

و تواصلت الاحتجاجات بعمالة وهران من قبل الأطراف المختلفة، بما فيهم ممثلي الإدارة الاستعمارية الذين رفضوا إرسال القوائم الاسمية للمسجلين الجزائريين للسلطات المعنية².

أما الجزائريون، فتبرز لنا تلك التقارير عن رفضهم المطلق لهذه العملية، وتم الاحتكاك والتواصل بين سكان الأرياف. والمدن في هذه العمالة حسب تحليل "مني"³ Mynier. ورغم هذه المظاهر الدالة على رفض الجزائريين عموماً لقانون الخدمة العسكرية، باستثناء فئة النخبة التي كانت ترى أن هذه المبادرة فرصة لتحقيق بعض الحقوق السياسية والضغط على الإدارة الاستعمارية لإلغاء القوانين الاستثنائية الأخرى المعرّلة لنشاط الجزائريين، فإن الإدارة المحلية بالبلديات المختلطة، حاولت أن تخفف من حدة الوضع وتبين في تقاريرها المختلفة المرسلة إلى والي العمالة بقبول الجزائريين لهذا القانون باستثناء أحداث منعزلة، تحدث من حين لآخر برفض هذا القانون، وسنتعرض لتلك النماذج من خلال بعض التقارير منها⁴:

- تقرير من الحاكم الإداري للبلدية المختلطة "تيارت" حول الوضع خلال عمليات التجنيد يبين فيه استقبال الأهالي لهذه العملية بشكل هادئ وموافقة رجال الزوايا لها.

- تقرير من الحاكم الإداري للبلدية المختلطة "مقرة" بسيدي بلعباس تبين فيه الإجراءات الممتدة لسير العملية بهدوء.

- تقرير من الحاكم الإداري لنمور بتلمسان، بين فيه دور أعيان المنطقة أمثال محمد بن رجال والشيخ محمد بن سليمان، ويضيف في تقريره، بأنه اتخذ الإجراءات الصارمة اتجاه الأحداث المعادية للتجنيد.

ولقد وضحت صحافة الجزائريين بدورها أبعاد هذا القانون، ومدى رفض الجزائريين له، خاصة جرائد الحق الوهراني والإسلام والراشدي وبذلك فقد شنّ الصحفيون الجزائريون من خلال تقاريرهم اليومية، حملة مضادة للتجنيد، كما بينت تلك الجرائد أيضا مطالب النخبة من مساواة وإلغاء القوانين الاستثنائية وغيرها من المواضع الأخرى⁵.

2- انعكاسات قانون التجنيد الإجباري على الجزائريين

1.2- مظاهر التمرد والعصيان بالقطاع الوهراني على القوانين الفرنسية:

تمرد الجزائريون على الإجراءات الفرنسية التي رافقت عملية إصدار القوانين الفرنسية والتشريعات المختلفة المتعلقة بإجبار الجزائريين على الخضوع للسياسة الفرنسية القمعية ورفضوا تنفيذ بعضها، باللجوء إلى المقاومات الفردية أو تحمل السجن والغرامة وأكب بعض هذه الإجراءات، عمليات مقاومة فردية أخرى قبل نهاية الحرب العالمية الأولى، و تعددت أسبابها واختلفت وجهات نظر الفاعلين، فهي تعبر بشكل واضح عن رفض الجزائريين للأوضاع السيئة التي تسببت فيها الإدارة الاستعمارية المحلية.

ففي بن شقران بدائرة معسكر عرفت مناطقها الجبلية وفروع قبائلها، تمردا حقيقيا ضد أعوان السلطة المكلفين بتسجيل الجزائريين في شهري سبتمبر وأكتوبر 1914، ولقد حثت الطرق الصوفية الآباء على عدم إرسال أبنائهم إلى جبهات القتال وحاولت الإدارة المحلية بواسطة أعوانها وفرقها العسكرية من مشاة وخياله التصدي لهذه العملية وأوردت التقارير اندلاع اشتباكات بين الطرفين، وتسببت هذه

الأحداث في مقتل العديد من الجزائريين⁶ ولجوء الآخرين إلى الجبال الذين كانوا ينتظرون دائما الفرص المناسبة للانتقام من الفرنسيين⁷.

أما بمنطقة عين تموشنت بدائرة وهران، فعرفت عدة أحداث عنف شملت أرياف المنطقة للتعبير عن رفض بعض الأفراد والجماعات لتصرفات الإدارة المحلية، عرفوا لدى مصالح الأمن الفرنسي بالخارجين عن القانون، الممثلين في الإخوة "بوتزويرات"، حيث أبرزت صحافة المستوطنين والتقارير الأمنية أنشطتهم المعادية لفرنسا في سنة 1915، لكن الجذور الأولى لنشاطهم في تراب المنطقة، تعود إلى سنة 1875، وأن العدد الكبير لفرق المشاة الملاحقة لبعض الأفراد، تدل على التخوف المستمر للإدارة الاستعمارية من كل أنشطة الجزائريين المعادية لها، وهي في نظر السلطات الأمنية مغامرات أفراد وأجرام منظم، لكنها عند الجزائريين أعمال بطولية تعبر عن صمت السكان الجزائريين وتواطئهم معهم في نظر الإدارة، لأنهم يعتبرون أبطالاً شرفيين عكس المصطلح الفرنسي الذي يطلق عليهم بالخارجين عن القانون، وهم في الحقيقة من المدافعين عن شرف الجزائريين⁸.

إذن فتمرد الجزائريين وعصيانهم للقوانين الاستعمارية، كان بارزا وأجمع عليه كل المعنيين بالأمر من المسؤولين الفرنسيين وممثلهم في المجالس المحلية⁹، المطالبين بالمزيد من الصرامة لضبط الأوضاع الأمنية، حيث نتج عن هذه الإجراءات، رفض الجزائريين لها و عصيان تنفيذ هذه القوانين.

2.2- هجرة تلمسان 1911:

لقد تناول كثير من الدارسين هذا الموضوع¹⁰، وما تطرقنا له إلا لارتباطه بمسألة التشريعات الاستعمارية المختلفة التي انعكست سلبا على المجتمع الجزائري.

وكانت هذه الهجرة ردا على قانون الأهالي والمحاكم الردعية والضرائب وقانون الغابات وقانون الحالة المدنية و قانون التجنيد الإجباري حسب تقرير السيد "بردلات" "Bardelle" ¹¹ بتاريخ 1 ديسمبر 1911 الذي وضع فيه للحاكم الجزائر دوافع الهجرة المختلفة وانعكاسات تلك التشريعات، وأن الذين قاموا بالهجرة هم أعيان البلد وأشرفها من كرا غلة وعرب بتأثير من الطرق الصوفية وأفكار الجامعة الإسلامية حسب تصوره.

وشكّلت هذه الهجرة وباءاً أخلاقياً وصدمة للفرنسيين حسب سعد الله¹²، الذي وضع أسباب الهجرة المختلفة، ومعارضة الجزائريين لتصرفات المسؤولين الفرنسيين وممثلي إدارتهم، خاصة الحاكم الإداري وقاضي الصلح وجباة الضرائب.

وكان قانون الخدمة العسكرية الإجباري، أبرز تلك الأسباب التي أشعلت فتيل المواجهة بين الجزائريين والإدارة الاستعمارية، وجعلتهم يأسون نهائياً في البقاء بأرض أجدادهم متوجهين نحو الديار الإسلامية.

عندئذ أدركت هذه الإدارة المخاطر الحقيقية أمام الرأي الداخلي والخارجي وأسهرت إلى تكوين لجان التحقيق المختلفة، أبرزها لجنة "سباتي" Sabatier، المستشار في المجلس العام لوهراني الذي قدّم تقريراً مفصلاً عن الهجرة التلمسانية، وقرأه على أعضاء المجلس العام بتاريخ 28 أكتوبر 1911¹³ مبيناً في تقريره خلاصة هامة، تجلّت في تخوف الجزائريين من التشريعات الاستعمارية والمؤسسات الفرنسية، مقدماً حقائق تاريخية وإحصائيات عن مختلف الميادين التي يعاقب عليها الجزائريون.

وفي مقال هام "لجوليان"¹⁴ لجريدة "لوت سوسيال" "Lutte sociale" بوهران بتاريخ 23/16 جويلية 1914 وضع فيه طبيعة هجرة تلمسان وأسبابها، مركزاً على أثر التشريعات الاستعمارية على الجزائريين الذين لم يبق أمامهم سوى ترك الجزائر للمستوطنين.

وحللت صحافة المستوطنين¹⁵ في أعدادها المختلفة السياسة الفرنسية، معتبرة السبب الحقيقي للهجرة، يتمثل في قرار السيد "ميسمي"، بدعوة الجزائريين للحرب تحت ظلّ العلم الفرنسي، وتحدث التقرير عن 500 فرد قد غادروا تلمسان، رغم أن معظم التحقيقات ذهبت إلى ما بين 800 و 1200 شخص.

وبغض النظر عن هذا العدد الذي لم تعرف له الجزائر مثيلاً منذ الاحتلال، فإنه قد عبر بشكل واضح عن رد فعل الجزائريين، والتعبير بشكل حضاري أمام الرأي الداخلي والخارجي ليقدم رسالة ذات معاني كبيرة؛ تحمل في طياتها المعاناة والآلام التي يعانيها الجزائريون من خلال التشريعات الاستعمارية؛ التي عملت على قمع كل تحركات الجزائريين مهما كان بساطتها.

3- النشاط السياسي للجزائريين في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

1.3- النخبة الجزائرية في مواجهة التشريعات الاستعمارية:

بعد فشل المقاومات المسلحة الأخيرة من تحقيق نتائج فعلية، واستمرار الإدارة الاستعمارية في تطبيق مختلف التشريعات السابقة ، التي انعكست سلبا على أفراد المجتمع الجزائري، وقع التحول نحو العمل السياسي من قبل نخبة جزائرية مثقفة باللغتين العربية والفرنسية، رغم التباين الواضح ما بين الفئتين، إلا أنهما ينتميان إلى عمق الشعب الجزائري في سياق مواجهة الاستعمار الفرنسي¹⁶.

وفي اعتقادنا، لا يوجد تناقض صريح بين الفئتين في مجال مواجهة السياسة الاستعمارية، وأن التمييز بين فئتي النخبة الجزائرية، تناولته الدراسات الاستعمارية وفق منظورها الاستعماري، وأن بعضها تناول موضوع الحقوق السياسية، انطلاقا من دفاع بعض البرلمانيين والمندوبين الماليين عن تجنيس الجزائريين دفعة واحدة مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية، والبعض الآخر طلب منح نخبة قليلة من الجزائريين نفس حقوق الفرنسيين¹⁷ لتتضح أمامنا بداية تكوين النخبة الجزائرية وفق هذا التصور.

وكذلك بعض الجزائريين الذين اقتنعوا بفكرة الإدماج الثقافي والسياسي، فقد دافعوا عن هذه الفكرة من منطلقهم الثقافي، مصرين على حصول الجزائريين لحقوق معتبرة بمشاركة في الجيش الفرنسي ودخول المدرسة الفرنسية والاستفادة من القوانين الفرنسية كقانون الحالة المدنية والنظامين العقاري والقضائي... إلخ¹⁸.

أما الدراسات الحديثة جزائرية وفرنسية، فحاولت أن ترسم لنا تمايزا حقيقيا بين الفئتين المثقفتين، فاعتبروا المثقفين بالفرنسية، نخبة قليلة ارتبطت بالمصير الفرنسي، ومثقفين أكثر عددا بالعربية، احتفظوا بماضيهم التاريخي¹⁹ ودراسات أخرى متعددة الاتجاهات، حاولت أن تقارب بين الفئتين، فهذا "بن حيلس" قد قدم لنا توضيحا عن الفئة المثقفة بالفرنسية والتي تخرجت من وسط المحافظين، وهي في النهاية تدعو إلى تحديث الإسلام ومشاركة المسلمين في شؤون بلدهم متحدثا عن تأثرهم بالشبان الأتراك وأفكار الجامعة الإسلامية في مصر وتركيا والجزائر²⁰، متحمسا لوجود نخبة حقيقية وطلائعية في المجتمع.

أما "بن رحال محمد"، النائب في مجلس عمالة وهران ومتقنين جزائريين بالقطاع الوهراني أمثال سي علاوي بن يحي من مستغام وغيره، فقد كانوا مزدوجي اللغة ودافعوا عن التدريس باللغة الفرنسية ولكنهم احتفظوا بتقاليدهم الإسلامية، وإنما دعوا إلى الانخراط في العمل السياسي للدفاع عن المسلمين

21

إن تطرقنا المختصر للنخبة الجزائرية المثقفة التي عرفتها الجزائر في فترة هذا البحث إنما تؤكد لنا بروز مجموعة جزائرية قليلة العدد مثقفة باللغتين، الفرنسية والعربية عادة ما يطلق على المثقفين بالفرنسية بجماعة النخبة الفرنسية، وعلى المثقفين بالعربية بجماعة المحافظين التقليديين أو "أصحاب العمام" الذين ظلوا محتفظين بهويتهم الإسلامية العربية مبتهدين عن كل تأثير أوروبي، وبينهما فئة ثالثة، يمكن لنا تطلق عليها بالإصلاحيين، الذين حاولوا التأقلم مع الوسط الفرنسي، والحفاظة في نفس الوقت على هويتهم الوطنية الإسلامية. رغم صعوبة تحديد هذه الفئة في إطار الصراع الإيديولوجي بين مختلف المذاهب الفكرية التي برزت آنذاك²².

ويمكننا أن نستخلص من الدراسات التي أطلعنا عليها مطالب مقاربة، تبرز لنا رفض الجزائريين بمختلف تياراتهم وأحكامهم للسياسية التشريعية الاستعمارية التي حاولت تطبيقها على الجزائريين. وأهم نشاط سياسي مارسه الفئات المثقفة هو استقبالهم للجنة جول فيري لسنة 1991 من قبل نخبة السياسيين الجزائريين بالقطاع الوهراني أبرزهم محمد بن رحال والشيخ شعيب وشملت مطالبهم معارضة التشريعات الاستثنائية غير العادلة منها²³:

- إلغاء قانون الأنديجانا .
- إصلاح القانون ألغاي.
- إصلاح الضرائب.
- المساواة في التمثيل بين الجزائريين والكونلون.
- نشر التعليم العربي والإسلامي.
- استرجاع العمل بنظام القضاء الإسلامي.

- تقديم ضمانات ملموسة مضادة لمصادرة الأراضي .

- حماية الجزائريين من الربا .

- حق ممارسة الوظائف في الإدارات .

- حرية الهجرة .

وفي مطلع القرن العشرين برزت نخبة سياسية، اتضحت معالمها خلال صدور مراسيم خاصة بالمحاكم الجزرية 1902 و 1903 وقانون الخدمة العسكرية 3 فبراير 1912 ، فاجتمعت الآراء حول رفض المحاكم القمعية، لأنها تشكل تميزا واضحا ما بين الجزائريين والأوروبيين من جهة وتسعى إلى قمع وردع الجزائريين وفق قوانين خاصة ²⁴ .

لكن النخبة المثقفة بجناحيها اختلفت حول المراسم الخاصة بالإحصاء والتجنيد العسكري الإجباري . فجماعة المحافظين من أئمة ومرابطين وأشراف ومحافظين وعلماء ومثقفين مزدوجي اللغة رفضوا هذه المراسيم واعتبروا أنفسهم غير معينين بالدفاع عن فرنسنا، لأنهم شعب محتل ²⁵ .

أما جماعة النخبة المتفرنسة فقد ساومت الإدارة الاستعمارية في مجال مشاركتها في الحرب وقبول هذه المراسيم بالحصول على مطالب مشروعة والاندماج في الحياة السياسية الفرنسية، وحسب "بن حيبلس" ²⁶ "فهذه الجماعة كانت تحلم بلعب دور بارز في الشؤون السياسية " ، ومن هذا المنطلق كانت مطالبهم تصب في هذا الاتجاه ومنها:

- التركيز على التعليم ودمج الجزائريين في المنظومة المدرسية الفرنسية، والمطالبة بالجنسية والمواطنة الفرنسية بهدف تحقيق المساواة الشاملة في جميع المجالات، أما الشروط التي وضعتها هذه النخبة لمشاركتها في التجنيد العسكري فهي كالآتي ²⁷ :

- تخفيف مدة الخدمة العسكرية إلى سنتين مثل الفرنسيين .

- التجنيد في السن 21 بدلا من السن 18 لأن في هذه السن فالمدعون للخدمة غير مؤهلين لها بدنيا .

- إلغاء منحة التجنيد التي تمس بشرف الأسرة الجزائرية، وطالبوا في المقابل لمشاركتهم بالحصول على الحقوق والتعويضات الآتية:

- إنهاء الإجراءات الاضطهادية والقوانين الاستثنائية .

- تمثيل جاد وكاف للجزائريين في المجلس بالجزائر والمتر بول.

- توزيع عادل للضرائب.

- توزيع متساو لمصادر الميزانية بين الجزائريين والكلولون.

وانطلاقا من هذه المطالب المتكاملة في نظرنا والمتناقضة من حيث الشكل، فإن النخب المثقفة الجزائرية، اجتهدت وفق تصوراتها الثقافية، حيث انعكس ذلك على مطالبها السياسية، متفقة على مطالب عديدة أبرزها، رفض القوانين الاستثنائية ومشاركة المسلمين في الحياة السياسية.

2.3- دور الصحافة في النشاط السياسي الرفض للقوانين الزجرية الاستعمارية :

إن ظهور إنتلجيسيا قليلة العدد، مثقفة ثقافة فرنسية، تخرجوا أول الأمر من مدرسة بوزريعة للمعلمين²⁸ والمدارس الأخرى، وكليات جامعة الجزائر فيما بعد، أتقنت العمل الصحفي، ويضاف لها نخبة أخرى من مزدوجي اللغة التي برزت في نهاية القرن التاسع عشر أمثال محمد بن رحال وغيره من المثقفين الآخرين بعمالات الجزائر.

ومن هذا المنطلق "أدرك الشبان الجزائريون أهمية الصحافة لبث أفكارهم وتربية مواطنيهم"²⁹. وقاموا بتوعية المثقفين بالأوضاع الوطنية و الدولية، و نشر الأخبار عن نضال الشعوب من جهة، وإبراز تعسف القوانين الاستعمارية من جهة أخرى.

فتحلوا بذلك القوانين الفرنسية التي كانت تمنع صدور الصحافة باللغة العربية³⁰ إلا بعض الصفحات التي كانت تصدر مرفقة بالجرائد الاستعمارية الرسمية "كالأخبار" و"المبشر". ولم ترخص الإدارة الاستعمارية ب بروز صحافة عربية إلا في مطلع القرن العشرين حيث ظهرت في سنة 1903 جريدة "المغرب" وفي 1907 جريدة كوكب إفريقيا، وهما جريدتان مقربتان من الإدارة الاستعمارية، وشاركت بعض الأقلام الجزائرية في الجرائد الاستعمارية نفسها³¹، فتنبهت هذه الإدارة إلى خطورة ذلك فوضعت العرائيل المختلفة أمامها

وعند ما رخصت فرنسا لهذه الصحافة، تم إنشاء عدة صحف بالقطاع الوهراني كالمصباح والحق، هذه الأخيرة التي نشأت في سنة 1904 من قبل مديرها التلمساني العربي فخار "واخوه" "بن علي فخار"، التي تطرقت إلى الحياة السياسية والأدبية والاقتصادية والاجتماعية، وكانت تمثل نقطة وصل بين الفرنسيين والعرب، وركزت على مجالي التعليم والثقافة وطالبت بالمحافظة على الهوية العربية الإسلامية، ودعت في المقابل إلى تكوين أمة جزائرية³² ورفضت الرأسمالية الاستعمارية. وكانت متأثرة بالأفكار القومية العربية والإسلامية، لكنها لم تدخل في صراع جاد مع الإدارة الاستعمارية، ذلك لأن العناوين الثانوية لهذه الجرائد مثل المصباح يدل على ذلك بوضوح: "من أجل فرنسا وبواسطة العرب، لأجل العرب بواسطة فرنسا"³³.

وفي اعتقادنا كانت هذه المحاولات، بداية لنضال سياسي هام في ظلّ انعدام وجود أحزاب سياسية تدافع بشكل حقيقي عن هموم الجزائريين وفق برنامج شامل، لأن الظروف السياسية لم تكن تسمح لذلك، فعملت هذه الجرائد كجريدة الحق وغيرها، رفع مطالب النخب السياسية الجزائرية التي لم تشكل إلا بعد فترة البحث، والمتبع لإعداد جريدة "الحق" سيلاحظ رفعها لمطالب عديدة عن تمثيل الجزائريين، ورفض القوانين الاستثنائية ومناقشة مراسم الخدمة العسكرية وانتقاد الواقع الاستعماري³⁴ ولهذا الغاية وقفت الإدارة الاستعمارية ضدها لمرات عديدة، يضاف لها المشاكل المالية والسياسية الأخرى التي كانت تعيق نشاط صحافة الجزائريين.

وبذلك فالنضال السياسي الجزائري الذي بدأ في النوادي الثقافية واستفاد من الظروف الدولية قبل الحرب العالمية الأولى 1914، فهو بحق نضال هام كان يهدف إلى تكسير طابوهات³⁵ المنع وتكريس حرية التعبير "وقول كلمة الحق مهما كان التضحيات"³⁶ وبذلك فهي قد لعبت دورا بارزا في النضال الوطني المعارض للتشريعات الاستعمارية، خاصة تحاليلها المختلفة لبنود قانون الخدمة العسكرية الإجباري.

خلاصة

لقد اختلفت مواقف الجزائريين من التشريعات المختلفة، التي أرسى قواعدها المشرع الاستعماري من أجل فرض الواقع المر على الجزائريين بمختلف مشاربهم.

و ذلك لأن الجزائريين لم يكونوا في مستوى ثقافي واحد، حيث تباينت مواقفهم من القوانين المختلفة ، حيث تمرد عامة الشعب و أبنائه على قانون التجنيد الإجباري و لجأ بعضهم للعنف و تشكيل مجموعة من الخارجين على القانون الفرنسي و البعض الآخر يئس من الأوضاع العامة في الجزائر و اعتبروها دار حرب ، فلجئوا إلى الهجرة إلى ديار الإسلام.

و لكن المجتمع الجزائري أنتج أيضا نخبا مثقفة استطاعت أن تتأقلم مع هذه الأوضاع و استخدمت نفس أساليبه لمحاربة سياسته الاستعمارية أو رفض تلك القوانين من منطلق أنهم ليسوا معينين بها لأنهم ليسوا فرنسيين برفضهم لقوانين الجنسية الفرنسية .

ذلك ما لاحظناه من مختلف مواقف الجزائريين من القوانين الفرنسية بشكل عام و قانون التجنيد الإجباري بشكل خاص و انعكاساتها على الجزائريين بالقطاع ألوهرياني .

الهوامش

(1) - أنظر المقال الهام حول موضوع رفض الجزائريين للخدمة العسكرية:

-Brumel(C), "service obligatoire des indigènes " un" R.A" N° :52, 1908, pp 152-153
)- Dépôt .D' Archive de la .Willaya D'.Oran, Série B10, Les Insurrections 1914 – 19162((3) - Conseil Général Département .Oran – session Oct 1913 p414
 - Mynier (G) Problématique de LA Résistance Jusqu' aux 1920,C.R.D.I.S.H, p8 Document
 (4) – Dépôt .D' Archive de la .Willaya D'.Oran, Série I B, N° : 2260 état d'esprit des indigènes : Commune Mixte, Tiaret N° : 5601, 5Août 191

; T2 O.P.U (5)AGERON (CH.R), les Algériens Musulmans et la France,1871-1914,- , 1969, pp 1066-1067. Alger

Dépôt .D' Archive de la .Willaya (6)- أنظر التقارير المختلفة بين أحداث بن شران بشكل مفصل في:
 - D D'.Oran (D. A.W.O), serie B10, instruction de 1914 - 1924.

- غالم محمد: المقاومة الوطنية المناهضة للتجنيد - انتفاضة معسكر سبتمبر - أكتوبر 1914، رسالة جامعية لشهادة الدراسات المعمقة - جامعة وهران 1976 ص ص 68-88.

(7)- غالم محمد: "ظاهرة المهدي المنتظر في المقاومة الجزائرية خلال ق 19 ومطلع ق 20م" في "مجلة إنسانيات الجزائر" عدد رقم 11 ماي- أوت 2000 - ص ص 11-22.

(8) - أنظر الدراسة الهامة التي أعدها جفول عبد القادر حول الموضوع:

Djerloul (A) " Hors la loi, violence Rural et pouvoir colonial, en Algérie au début de -
XX^{ème} siècle , les frères Boutouizerat "in CRIDISH, 3^{ème} congrès d'Histoire et de
Nov 1983, colonisation du Maghreb, Université d'Oran, 26-27-28

) -D. A.W.O, Série I, B, 2260, Commune Mixte Zemoura N°: 4007, Août 1914.9(

'10' - لاشك إن هذا الموضوع ارتبط بشكل أساسي برفض الجزائريين للسياسة التشريعية الاستعمارية التي بنيت على الاحتلال واستغلال خيرات
الجزائر وإرهاق الشعب الجزائري وكل الدراسات التي تناولت فترة التاريخ الحديث والمعاصرة للجزائر، تناولت الموضوع من أوجهه المختلفة.

(11) - نائب مالي، كلف بالتحقيق، في هجرة 1911.

(12) - سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، 1930-1900، ج 2، ش.و.ن.ت، ط 1983، ص 125.

(13) - أنظر محتوى التقرير المفصل في مداولة:

Conseil Général Département Oran, Session 28 Oct 1911, PP 266-283. -

(14) - JULIEN, (CH.A), Une Pensée Anti Coloniale, Sindbad, Paris, 1979, pp 163-167.

(15) Petit(LE) Tlemcenien, N°: 2433, 26 Oct 1911. Et N°: 2437, 23 Nov 1911
N°: 2438, 30 Nov 1911.

N°: 2439, 07 Dec 1911

(16) - طرشون نادية، الهجرة الجزائرية إلى المشرق العربي من منتصف القرن التاسع عشر إلى مطلع القرن العشرين، سوريا نموذجاً، جامعة

دمشق، 1985 مكتبة الخنساء، ص 101.

(17) - Abbas (F), La nuit Coloniale, guerre et révolution de L'Algérie, Paris Juliard, 1962
p 43.

(18) - WIARD (E) LES Droits Politiques Indigènes, Librairie Se Rey, 1937, pp 5- 6.

(19) - ISMAÏL AHMET, les Musulmans Français de l' Afrique du nord, librairie, Armand,
Colin, 1906, pp 240-242.

(20) - LUAZU(C) Colonisation, Droit d'Inventaire Ed Armand colin, Paris, 2004, p34.

(21) - AGERON (CH.R), les Algériens Musulmans, T2, op cit, p1120

(22) - BENHBILES (CH.), L'Algérie Française, Vue par un Indigène, imprimerie
orientale, Fontana, frères, Alger, 1914, pp 107-11

جفول عبد القادر، تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسولوجية، ترجمة فيصل عباس، دار الحداثة، بيروت، لبنان، صص 109-113.

(23) - يمكن الرجوع لدراسات عديدة حول الموضوع للمقارنة من بينها:

- سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ج 2، المرجع السابق ص ص 139-202.

- بحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية إلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي ط 2، 1982، ص ص 201-206.

(24) مهديد، الجزائريون في القطاع الوهراني، 1900-1940، أطروحة دكتوراة دولة، 682 ص. جامعة وهران، ج 1، 1999، ص ص، 148-149.

(25) - الجيلالي صاري وآخرون، الجزائر في التاريخ، 5، المقاومة السياسية، 1900-1954

الطريق الإصلاحي و الطريق الثوري، ترجمة عبد القادر بن حراث، م.و. ل. الجزائر 1987، ص ص 16-20.

(26) - BENHBILES (CH), op cit pp 111-112.

(27) - KHARCHI (JD), Colonisation et politique D'Assimilation En Algérie 1830-1962

ED Kasbah, 2004, p 277.

et p 1072. (28) - AGERON (CH.R), Les Algériens Musulmans... T2, op cit, pp 683-684

(29) - الجيلالي صاري وآخرون، المرجع السابق ص ص 17-19.

(30) - أصدرت فرنسا سنة 1881 قانونا بشأن حرية الصحافة: " إن كل جريدة أو نشرة يمكن أن تكون موزعة على الجمهورية بدون رخصة مسبقة أو كفالة مادية، حيث نصت المادة 99 من هذا القانون على ذلك ... نقلا عن:

(31) - Echo(L') d'Oran, 22 Mai 1890.

(32) - ناصر محمد، - المقالة الصحفية في الجزائر، 1903 - 1931، مجلدين، ش.و.ن.ت، ص 43 1977 الجزائر

(33) - الجيلالي صاري وآخرون، المرجع السابق ص 18

(34) - جغول عبد القادر، المقاومة الثقافية، الاستعمار و الصراعات الثقافية، ترجمة سليم قسطوان، دار الحداثة، بيروت، لبنان، ط1، 1984،

ص ص 62-65.

(35) - JULIEN, (CH.A), op. cit p167.

(36). فتان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994 ص ص 174-

175.